

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

الإجراءات لضمان بيع الأضاحي المستوردة بأثمنة مناسبة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

من المتوقع أن تشهد أسعار أضاحي العيد ارتفاعا كبيرا يتراوح ما بين 1000 و1500 درهم للأضحية الواحدة، حسب مهنيي القطاع، وقد عمدت الحكومة إلى مجموعة من الإجراءات لضمان تمويل السوق الوطنية، من قبيل إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة عند شراء الأغنام، وكذا توفير منحة مالية للمستوردين بلغت 500 درهم للأضحية الواحدة، إلا أن هذه الإجراءات تطرح عدة تساؤلات، أولها، تخص إشكالية المنافسة غير الشريفة والتي سيخلقها الدعم الممنوح للمستوردين على حساب الكسابين المحليين والذين لم يستفيدوا من أي دعم، وثانيها، تهتم الوسائل التي ستعتمد إليها الحكومة لضبط أسعار الأضاحي المستوردة لفائدة المواطنين بما يتماشى مع كلفتها بعد كل إجراءات الدعم التي منحت لها، في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أن الأثمنة تخضع لقاعدة العرض والطلب وأن السماسرة والمضاربين يكثرون في مثل هذه المناسبات.

لذا أسألكم السيد الوزير المحترم،

عن استراتيجيتكم لضمان الأثمنة المناسبة لأضاحي العيد لفائدة المواطن البسيط بما يتماشى وقدرته الشرائية، وحتى تكون الإجراءات الحكومية المتخذة ذات معنى وقيمة مضافة.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فاطمة الزهراء باتا